جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
اقتصاديات المال والأعمال

محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الأردن

Determinants of The Aggregate Consumption Expenditure in Jordan

إعداد الطالبة

آلاء فريد سليمان الخوالدة

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول

٢٠١٧/٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

"وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً".

صدق الله العظيم

(الإسراء: ٨٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا **آلاء فريد سليمان الخوالدة** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أوالهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: آلاء فريد سليمان الخوالدة

التوقيع:

التاريخ: / /٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: آلاء فريد سليمان الخوالدة **الرقم الجامعي: ١٤٢٠٥٠٧٠٠٥**

التخصص: اقتصاديات المال والأعمال **الكلية: إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية، المتعلّقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية.

كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية. وتأسيساً على ما تقدم؛ فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلّم أو الاعتراض أو الطعن بأية صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة: _____

التاريخ : / /٢٠١٦م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الأردن

Determinants of The Aggregate Consumption Expenditure in Jordan

وأجيزت بتاريخ: / /٢٠١٦

إعداد

آلاء فريد سليمان الخوالدة

إشراف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدكتور علي مصطفى القضاة

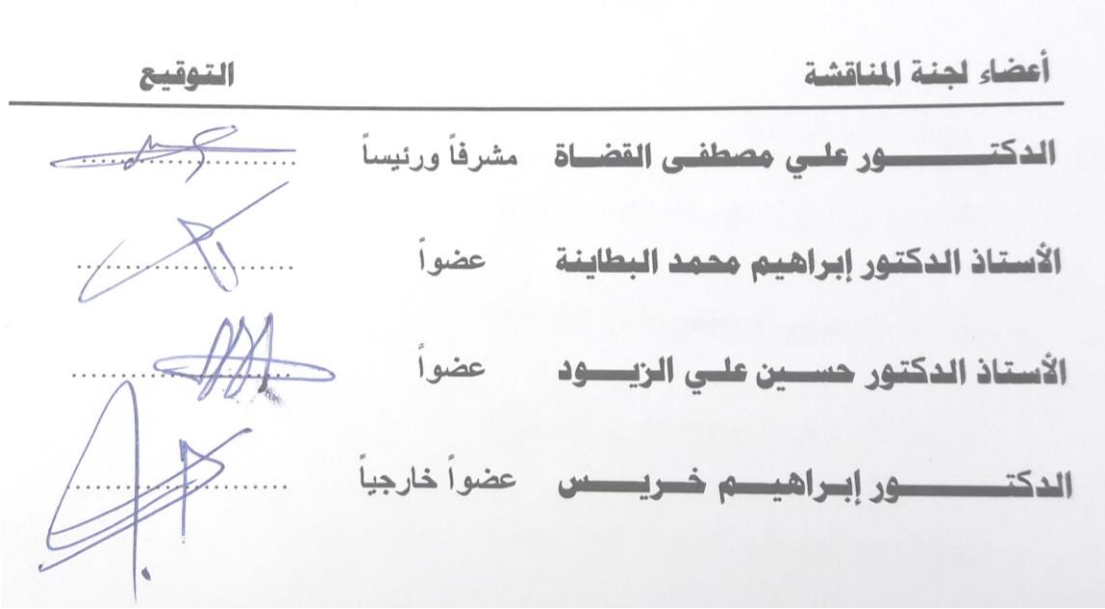

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتـــــــور علـي مصطفـى القضـاة	مشرفاً ورئيساً	.....
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة	عضواً	.....
الأستاذ الدكتور حســين علـي الزيـــود	عضواً	.....
الدكتـــــــور إبـراهيـــم خـريـــس	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا ... إلى من احمل اسمه بكل فخر

إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من لم تمهله الدنيا ليكون بجانبي

إلى من يرتعش قلبي بذكره ... والدي رحمه الله .....

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيها قدرها ... إلى أغلى ما املك في هذا الوجود

... والدتي حفظها الله ورعاها ..

إلى كل من احتواه قلبي ونسيه قلمي ...اهدي هذا الجهد المتواضع سائلاً المولى

عز وجل أن يكون نفعا للباحثين عن العلم والمعرفة

والحمدلله رب العالمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله والشكر لله على تمام نعمه وكمال فضله.

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير إلى الدكتور علي القضاة الذي أولاني كل الاهتمام من خلال تقديم النصائح والمعلومات القيمة والتي أسهمت بشكل كبير في إنجاز هذا العمل، جزاه الله عنا خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة المال والأعمال/ قسم اقتصاديات المال والأعمال وأخصهم بالذكر الأستاذ الدكتور حسين زيود جزاه الله كل الخير

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بمنحي جزا من وقتهم لقراءة هذه الرسالة ومناقشتها.

كما أتقدم بجزيل شكري وعظيم تقديري لأفراد عائلتي وأصدقائي وزملائي في العمل وأخص بالذكر أمل العظامات، شهد الخالدي، والى كل من أسدى لي مشورة وقدم لي معونة،جزاهم الله عنا جميعا كل خير.

والله ولي التوفيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

Contents

قائمة الجداول ..... ي
الملخص ..... ك
ABSTRACT ..... ل
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ١
المقدمة ٢
أهمية الدراسة ٣
مشكلة الدراسة ٣
أهداف الدراسة ٣
فرضيات الدراسة ٤
منهجية الدراسة ٤
حدود الدراسة ٤
الفصل الثاني : الإطار النظري ٥
والدراسات السابقة ٥
المبحث الأول: الاستهلاك Consumption ٦
المبحث الثاني: الدراسات السابقة ٣١
الفصل الثالث : الإطار العملي والنتائج والتوصيات ٣٥
المقدمة ٣٦
المبحث الأول: منهجية الدراسة Methodology ٣٦
المبحث الثانى : فرضيات الدراسة ٤٣
النتائج ٤٦
التوصيات ٤٦
قائمة المراجع ٤٧
أولاً- المراجع العربية: ٤٨
ثانياً- المراجع الأجنبية: ٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
١.	اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	٣٧
٢.	نتائج الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة	٣٨
٣.	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	٣٨
٤.	نتائج اختبار تجانس التباين	٣٩
٥.	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	٣٩
٦.	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات	٤٠
٧.	نتائج الانحدار المتعدد	٤٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الأردن

إعداد الطالبة

آلاء فريد سليمان الخوالدة

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاه

الملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي متمثلة بسعر الفائدة الحقيقي، والتضخم، والدخل الحقيقي في الأردن للفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٥، وقد استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للتضخم على الإنفاق الاستهلاكي أي كلما زاد التضخم أدى ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلك وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، أما سعر الفائدة الحقيقي ليس له تأثير على الإنفاق الاستهلاكي وأما بالنسبة للدخل الحقيقي فيوجد له تأثير إيجابي على الإنفاق أي كلما زاد الدخل يؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة إلى العمل على الحد من ارتفاع الأسعار لأن ارتفاعها يعمل على انخفاض القوة الشرائية للمستهلك والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض فرص العمل، كما أوصت أيضا بضرورة العمل على تعزيز الدخل من خلال تشجيع الاستثمار.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Determinants of The Aggregate Consumption Expenditure in Jordan

Prepared by:
Alaa Fareed Suliman Al-Khawaldeh

Supervised by:
Dr. Ali M. Al-Quda

ABSTRACT

The study aimed to test the effect of total consumer spending determinants represented at the price of real interest rates, inflation, real income in Jordan for the time period 1990-2015, has been used study multiple regression analysis to test the hypotheses of the study, and the study found a negative effect and moral of inflation on consumer spending any greater inflation this led to reduced consumer purchasing power and thus lower consumer spending, but the real interest rate has no effect on consumer spending and as for the real income has a positive impact on spending any more the income that leads to increased consumer spending, and in the light of the results the study recommended to work to limit the rise in prices because the height works to lower consumer purchasing power, which in turn leads to lower production and thus lower employment opportunities, as also recommended the need to work to strengthen income by encouraging investment.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

يعد الاستهلاك من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لأي بلد، لما له من تأثير كبير على مؤشرات الرفاهية في المجتمع وعلى تحريك النشاط الاقتصادي حيث من خلاله يتم التأثير على الطلب الكلي، ويعتمد الاستهلاك بشكل كبير على عوامل عدة ويعد الدخل من أهم هذه العوامل، فالدخل يقسم إلى استهلاك، وادخار ففي الحالات التي يكون فيها الدخل منخفض يستهلك الفرد أو العائلة الدخل كله أما في حالة زيادة الدخل فان النسبة الموجهة لهذا الدخل تبدأ في الانخفاض، وقد بينت الدراسات الإحصائية إن النسبة الموجهة لهذا الدخل تبدأ في الانخفاض كلما ازداد الدخل، وإن نسبة الاستهلاك الإجمالي لبعض المجتمعات تصل إلى ما يقارب ٩٠% من الدخل والباقي يخصص إلى الادخار، ووضح العالم الاقتصادي كينز من خلال تعريفه للاستهلاك انه الحصة من دخل الأسرة التي لم يتم ادخارها وذلك لان نسبة الاستهلاك تنخفض تدريجيا مع ارتفاع الدخل، وبالتالي فإن زيادة قيمة المدخرات تدعو إلى ضرورة إعادة توزيع الموارد من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذوي الدخل المنخفض لاستعدادهم الكبير للاستهلاك ولقدرتهم على تدعيم الانتعاش الاقتصادي.

والاستهلاك يحتل أهمية قصوى في الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول حيث يمثل بدوره الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي إذ إن كل الصناعات والأنشطة الاقتصادية تهدف لإشباع حاجات الأفراد الاستهلاكية، كما إن الاستهلاك يحفز عمليتي الإنتاج والاستثمار من جهة ويزيد من مساهمة القوى العاملة في العملية الإنتاجية من جهة أخرى من خلال تأثيره على مستويات الاستهلاك وتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع.

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي منها العوامل الذاتية والتي يتجلى أثرها في تحديد حجم الاستهلاك بالنسبة إلى مستوى الدخل المعين، والتي تؤثر في قرار المستهلك المتعلق بكيفية تقسيم دخله على الإنفاق الاستهلاكي، أما "العوامل الموضوعية" التي ذكرها كينز فهي متغيرات تنطلق من أسباب اقتصادية وتخلق ضغوطاً لزيادة درجة "نزوع الفرد نحو الاستهلاك"، أو لإنقاصها بغض النظر عن المستوى العام لدخله، حيث يؤكد كينز على العلاقة الكبيرة ما بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي وأكده من خلال نظريته الدخل المطلق

لذلك جاءت هذه الدراسة لبيان أثر الدخل والتضخم وسعر الفائدة الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، حيث أن معظم الدراسات الاقتصادية السابقة تركز على أثر الدخل على الإنفاق الاستهلاكي بالرغم من أن هنالك العديد من المحددات الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة

يعد الإنفاق الاستهلاكي أحد المكونات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي ولاشك إن معرفة حجم الاستهلاك تقود ألي معرفة وتحديد الموارد التي يجب استثمارها من هنا تنبع أهمية الدراسة ذلك لأن الاستهلاك من أكبر مكونات الإنفاق الكلي حيث يعتبر من المهم دراسة وتحليل ظاهرة الاستهلاك في الأردن على مستوى الاقتصاد القومي ككل، كما ترجع أهمية الدراسة إلى محاولتها بيان أثر الدخل الحقيقي والتضخم وسعر الفائدة الحقيقي على الاستهلاك الكلي في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥.

مشكلة الدراسة

تبحث هذه الدراسة في موضوع محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الأردن ويعد الاستهلاك الكلي للقطاع الخاص المكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي ويشكل نسبة ٨٠% منه، وأعطى العديد من الاقتصاديين تركيزهم على بيان أثر الدخل على الاستهلاك الخاص وأهمهم الاقتصادي جون كينز.

وتستخلص مشكلة هذه الدراسة في اختبار تأثير الدخل والتضخم وسعر الفائدة الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات الاستهلاك وأثرها على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن، وتتلخص هذه الأهداف كما يلي:

١- قياس أثر سعر الفائدة الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

٢- قياس أثر التضخم على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

٣- قياس أثر الدخل الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

الفرضية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

الفرضية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للبيانات الثانوية في جمع البيانات لما يمتاز به من القدرة على توفير البيانات الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي من خلال الكتب، والدراسات السابقة والمواقع الإلكترونية أما ما يتعلق بالبيانات الأولية فاستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والإحصائي المناسب لها واعتمدت على النشرات الشهرية للبنك المركزي المتعلقة بالجانب العملي للدارسة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية

الحدود الزمانية : في الفترة ما بين ١٩٩٠-٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الاستهلاك Consumption

تمهيد

يعد الاستهلاك الغاية الأساسية لكل الأنشطة الاقتصادية، كما أنه أحد أهم مؤشرات الرفاهية في المجتمع فله دور أساسي في تركيب البنية الاقتصادية وفي تحريك العجلة الاقتصادية أيضا، حيث يعد أحد أهم المفاهيم الأساسية التي يتناولها علم الاقتصاد علما بان معظم الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم قد تطرقوا إلى هذا المفهوم بجوانبه المتعددة، وفي هذا المبحث تم التطرق إلى تعريف الاستهلاك وأنواعه ودالة الاستهلاك ومحدداتها.

تعريف الاستهلاك (لغةً واصطلاحاً)

أ- لغةً: يعرف الاستهلاك لغة على انه استهلاك (ه ل ك) من مصدر (استهلك) (قاموس المعاني، www.almaany.com).

ب- اصطلاحاً: يعرف الاستهلاك اصطلاحاً على أنه استخدام سلعة أو خدمة في تحقيق منفعة بصورة مباشرة بدون استعمالها في إنتاج سلعة أو خدمة أخرى (قاموس المعاني، www.almaany.com).

مفهوم الاستهلاك من منظور الاقتصاديين

من أبرز الاقتصاديين الذين وظفوا مصطلح الاستهلاك هو الاقتصادي الإنجليزي كينز (J.M. Keynes) الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ في كتابه المشهور النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود حيث حلل الاقتصادي كينز العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته التي ارتكزت على تشغيل الأيدي العاملة من خلال إنعاش الاستثمار، وعليه فإن العديد من الاقتصاديين اتبعوا نهج كينز في دراساتهم وذلك من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى.

أما بالنسبة لمفهوم الاستهلاك فمن الصعب وضع تعريف محدد لمفهوم الاستهلاك وذلك نتيجة لتداخل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث مفهوم الاستهلاك مفهوم له مدلول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستنبط من التجربة اليومية يقيسه الاقتصاديين من خلال عدة نفقات للأسرة في شراء البضائع والحصول على الخدمات من خلال جداول تحتوي على مؤشرات الإنفاق في الأبواب الآتية (الأثاث والسكن والماء والكهرباء) (حبيل، ٢٠١٣):

وركز العديد من علماء الاقتصاد في تناولهم للاستهلاك كونه له علاقة بعدد من المواضيع ذات الطابع الاقتصادي كالدخل والصادرات والواردات، حيث يعتبر إشباع حاجات الفرد من السلع والخدمات هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي كما إن هنالك علماء آخرون ربطوا الاستهلاك بالعملية الإنتاجية في حد ذاتها حيث يعد ما قدمه الاقتصادي آدم سميث نموذج واضح تناول من خلاله ظاهرة الاستهلاك فالاستهلاك من وجهة نظره هو الهدف والغاية الوحيدة لكل الإنتاج.

وبوجه عام الاستهلاك يمثل وزنا كبيرا في إجمالي ميزانية الأسرة وأيضاً في إجمالي الإنفاق القومي كما إن للاستهلاك تأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية مثل الإنتاج، التضخم، الادخار، والمستوى العام للأسعار، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية المهمة حيث إن الغرض من الإنتاج هو الاستهلاك وهذا ما ركز عليه سميث في نظريته وهي أن مصلحة المنتج يجب أن تؤخذ بالاعتبار إذا كانت في مصلحة المستهلك (فياض، ٢٠٠٩).

تعريف الاستهلاك

يعرف الاستهلاك على انه إنفاق للدخل سواء كان هذا الإنفاق على السلع أو الخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات (مجيد، ٢٠٠٤).

أما الاستهلاك كمصطلح اقتصادي فيقصد به استخدام المنتجات واستنفاذها في إشباع حاجات الإنسان إشباعاً مباشراً (نوفل، ٢٠٠٦)، أما فليح (٢٠٠٧) فقد عرف الاستهلاك بأنه إشباع لحاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي من خلال استخدام السلع والخدمات الاستهلاكية التي تشبع الحاجة وتحقق المنفعة ويشكل الإنفاق الاستهلاكي اكبر جزء من الإنفاق الكلي فهو يستحوذ على ما يزيد ٧٥% من إجمالي الناتج القومي لمختلف الدول، وأخيرا لقد عرف المؤذن (٢٠٠٢) الاستهلاك على انه ذلك الجزء من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه من قبل المجتمع على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقه مباشرة فهنالك حالات الرواج والكساد التي تؤثر تأثيراً إيجابياً وسلبياً على الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار حيث ينمو تبعاً لذلك الحجم الحقيقي للإنتاج القومي، وكل وحدة اقتصادية فردا كانت أم جماعة تحتاج لإشباع رغباتها بطريقة مباشرة من خلال عدة سلع سواء كانت استهلاكية أو رأسمالية وهذه السلع تعرف على أنها المزيج من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المكونات المادية والغير المادية التي يشتريها المستهلك جميعا وفي آن واحد وذلك بهدف إشباع حاجة من حاجاته المتعددة وتلبية متطلباتها.

أولاً- أنواع السلع

١- **السلع الاستهلاكية** (علي، ٢٠١١): وتنقسم إلى ثلاثة أنواع من حيث معدل استخدامها وهي:

النوع الأول: السلع وحيدة الاستعمال وهي السلع التي يستخدمها المستهلك مره واحدة فقط كالمواد الغذائية حيث ينتهي وجودها بمجرد استهلاكها

النوع الثاني: السلع المعمرة وهي التي تستخدم عدت مرات ولفترات طويلة مثل: المباني والسيارات، حيث تتمثل في السلع التي تستهلك عبر فترة زمنية طويلة نسبياً.

النوع الثالث: السلع النصف معمرة والتي تستعمل لأكثر من مرة ولكن لفترة قصيرة مثل: أدوات التنظيف، ومستحضرات التجميل.

٢- **السلع الرأسمالية:** هي السلع التي تتمثل في المنتجات التي تشترى بواسطة الأفراد والمنظمات بغرض استخدامها في أنشطة أعمالهم بإعادة بيعها أو إعادة تصنيعها (طه، ٢٠٠٨).

ثانياً- أنواع الاستهلاك (نوفل، ٢٠٠٦):

يمكن تقسيم الاستهلاك حسب الغرض منه إلى عدة أنواع حيث نعتمد على عدة معايير لتحديد أنواع الاستهلاك ومن بين هذه المعايير: الغرض من الاستهلاك، والجهة المستهلكة، ومصدر السلع والخدمات المستهلكة، ونوعية السلع المستهلك.

١- الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط:

يقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلات والإدارات بالاستعمال المباشر والنهائي للسلع والخدمات ويعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج).

حيث يقصد بالاستهلاك النهائي على أنه استخدم السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي أي الإنتاج الذي يستهلك استهلاكاً نهائياً بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من سلع وخدمات أو التمتع بها لإشباع رغبات المستهلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستهلاك الوسيط يقصد به استعمال السلع في العملية الإنتاجية أي تكون مواد أولية أو تكون سلع نصف مصنعة من اجل إنتاج سلع استهلاكية أخرى أي يمكننا القول إن الاستهلاك الوسيط يستخدم السلع والخدمات لإشباع حاجات القطاع الإنتاجي (علي، ٢٠٠٥).

٢- الاستهلاك الخاص (الفردي) والاستهلاك العام (الجماعي) (معوشي، ٢٠٠٧):

فيعرف الاستهلاك الخاص على انه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات أما الاستهلاك العام فهو الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة.

٣- الاستهلاك السوقي والاستهلاكي الذاتي:

حيث أن الاستهلاك السوقي هو عمليه استعمال السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شراء السلع والخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية بينما الاستهلاك الذاتي هو استهلاك جزء من الوحدة المنتجة بقصد تلبية الحاجة.

٤- الاستهلاك المادي والاستهلاك الخدماتي:

أي سلعه كانت أو خدمه فالاستهلاك السلعي يعرف على انه استخدام لما له وجود مادي مثل السكر، والحليب لإشباع حاجات الفرد من الغذاء أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه استخدام ما ليس له وجود مادي مثل النقل، والعلاج، والتعليم (معوشي، ٢٠٠٧).

ثالثاً- دالة الاستهلاك: صيغة دالة الاستهلاك:

لم يتوفر الكثير من البيانات الإحصائية لدى الاقتصادي كينز حول الدخل والاستهلاك العائلي ليمكنه من اختيار صياغات لدالة الاستهلاك، لذا عمد لوضع فرضيات حول السلوك الاستهلاكي للعائلات ليمكنه من اقتراح صياغة لدالة الاستهلاك بالاعتماد على الفرضيات النظرية التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حالات اقتصادية معينة يمكن اعتبار إن الإنفاق الاستهلاكي بأنه دالة لحجم الإنتاج والعمالة وهكذا يمكننا بأن نربط الاستهلاك في المدى القصير بالإنتاج والعمالة لكون أن هذين العنصرين يتغيران باتجاه واحد وبشكل تناسبي أيضاً (بوعشة، ١٩٩٦).

أما في المدى الطويل فإن الأمر يختلف عن ذلك وذلك بفعل التطور التقني يمكن للإنتاج إن يرتفع أكثر من حجم العمالة، وعلى أي حال فإن كينز يرى بأنه في المدى القصير يمكن اعتبار أن حجم الإنفاق الاستهلاكي يتحدد بشكل أساسي بحجم الإنتاج الكلي أو الدخل الكلي الحقيقي، ومن هنا فإن أول خاصية لدالة الاستهلاك الكينزية وهي إن الإنفاق الاستهلاكي دالة مستقرة للدخل الكلي المتاح c=f(y)، يرى كينز انه في اغلب الأوقات يميل الأفراد إلى زيادة استهلاكهم كلما زاد دخلهم ولكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل فإذا كان c الاستهلاك الكلي و y الدخل الكلي المتاح فان التغير في c والتغير في y لهما نفس الإشارة، حيث تسمى هذه العلاقة بالميل الحدي للاستهلاك وتتميز بأنها موجبة واقل من واحد، وتعتبر هذه الخاصية الثانية لدالة الاستهلاك الكينزية.

أما بالنسبة للخاصية الأخيرة لدالة الاستهلاك الكينزية فهي مرتبطة بارتفاع مستوى الدخل فكلما ارتفع الدخل كلما كبرت الفجوة ما بين الدخل والاستهلاك، أي إذا زاد الدخل ينقص الميل للاستهلاك، وبالتالي يزداد الميل للادخار ولتجنب أو الخروج من هذه المشاكل الغير توازنية لقد نادي كينز بضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال حيث وجد بان للدولة أثر كبير على تحقيق هذا التأثير ومن هنا أكد على ضرورة تخفيض سعر الفائدة، وزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، وتخفيض الضرائب (بوعشة، ١٩٩٦).

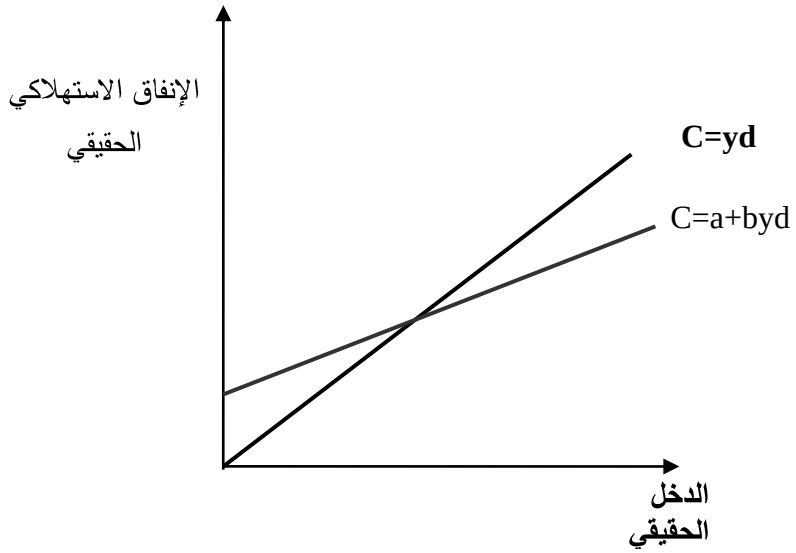

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (١) دالة الاستهلاك في المدى القصير والمدى الطويل

المصدر: (الموسوي، ٢٠٠٥).

يوضح الشكل (١) التمثيل البياني لدالة الاستهلاك في المدى القصير والمدي الطويل، حيث يوجد هنالك نوعين من دالة الاستهلاك :دالة الاستهلاك في المدى القصير وتأخذ الصيغة التالية **c=a+byd.**

أما دالة الاستهلاك في المدى الطويل التي تنطلق من نقطة الأصل وتأخذ الصيغة التالية **c=yd**، حيث في كلا الحالتين يكون الميل أقل من ١، لأن الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من الزيادة في الدخل (الموسوي، ٢٠٠٥).

دالة الاستهلاك قصيرة الأجل:

ويقصد بها الاستهلاك المتعلق بالدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد بشكل عام، حيث أن الاقتصاد في أي بلد يمر بفترات انتعاش أو ركود اقتصادي، ولا شك بان معدل الاستهلاك يختلف في كلتا الحالتين، حيث يتم تقدير دالة الاستهلاك بناء على البيانات المقطعية وهي البيانات الخاصة بكل من دخل الأسرة واستهلاكها خلال فترة زمنية معينة، ويوضح الشكل (٢) دالة الاستهلاك في المدى القصير حيث تبين هذه الدالة كيف يختلف الاستهلاك عندما يختلف الدخل بين العائلات وعند مستويات الدخل المختلفة، حيث أنها لا تعطي دليلا واضحا عن العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل الكلي (Carroll, 2011)

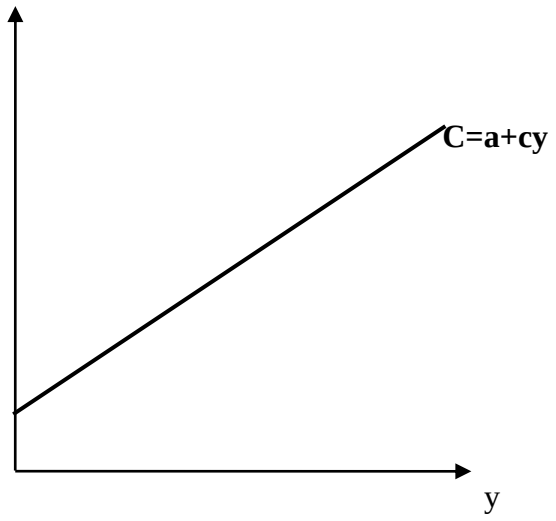

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (٢) دالة الاستهلاك قصيرة الأجل

Source: (Carroll, 2001).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دالة الاستهلاك في المدى الطويل:

ويقصد بها دراسة وتحليل معدلات الاستهلاك للمجتمع على مدى فترات زمنية طويلة، حيث نحصل من خلالها على مقدار ما ينفقه المجتمع على استهلاك السلع والخدمات من دخولهم المتاحة، ويمكننا تفريق دالة الاستهلاك ما إذا كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل حين يكون APC=MPC أي حين تتجه نسبة ما ينفق على الاستهلاك إلى الزيادة أو النقصان مع زيادة الدخل، أو تكون النسبة ثابتة فحين تكون ثابتة تكون الدالة طويلة الأجل، أما إذا كانت النسبة غير ثابتة فهذا يدل أن الدالة هي دالة قصيرة الأجل (Carroll, 2001).

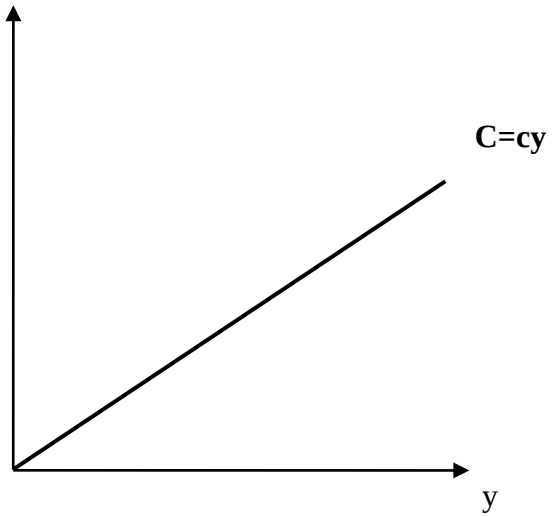

الشكل (٣) دالة الاستهلاك طويلة الأجل

Source: (Carroll, 2001).

حيث يقصد بدالة الاستهلاك على أنها الدالة التي تبين المبلغ الذي يخصصه الأفراد للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي مع ثوابت العوامل الأخرى، وحيث إن الإنفاق الاستهلاكي يتحدد بعاملين الأول مستوى الدخل والثاني دالة الاستهلاك أي قد يتغير الدخل بالزيادة أو النقصان فيؤدي ذلك إلى زيادة أو انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي ويوضح الشكل (٣) دالة الاستهلاك طويلة الأجل (Carroll, 2001).

رابعاً- نظريات الاستهلاك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ركزت نظريات الاستهلاك المختلفة على دراسة أثر الدخل على السلوك الاستهلاكي للفرد والمجتمع وذلك لأنه المحدد الأهم للاستهلاك والمقصود بالدخل المتاح الدخل بعد أداء الضرائب الشخصية والذي يمكن التصرف فيه فعلاً بتوجيهه للإنفاق على الاستهلاك والادخار (Sachs and Larrain, 1993).

وتأتي أهمية هذه النظريات من حيث تفسيرها للعوامل المؤثرة على قرار الاستهلاك والادخار للأفراد والذي يساعد بدوره في تحديد نسبة النمو في الاقتصاد وحال الميزان التجاري ومستوى الإنتاج والتشغيل (Sachs and Larrain, 1993) وجميع نظريات الاستهلاك تتفق بأن الدخل هو العامل الأهم في التأثير على الاستهلاك وتختلف وفق طبيعة الدخل الواجب استعماله وتنقسم نظريات الاستهلاك نظرياً إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى اعتبرت أن الاستهلاك يتحدد بالدخل سواء كان الدخل الجاري أو النسبي بينما اعتبرت المجموعة الثانية (نظرية دورة الحياة ونظرية فريدمان) وبالإضافة إلى الدخل تعتبر الثروة أيضاً محدد مهم للاستهلاك حيث هنالك نظريات تتناقض مع بعضها وهنالك نظريات تتوافق بالمضمون أهمها، اقترح ملتون فريدمان في كتابة المنشور عام ١٩٧٥ فرضية الدخل الدائم والتي توضح السلوك الاستهلاكي للأفراد، حيث جاءت هذه النظرية لتكمل فرضية دورة الحياة لمودغلياني حيث كلاهما يستند على نظرية الدخل الجاري فقط، التي تناقض فيها فرضية دورة الحياة التي نصت على أن الاستهلاك يتبع نمطا منتظما خلال حياة جميع الأفراد وفرضت نظرية الدخل الدائم بأن الدخول قد تتعرض من سنة إلى أخرى إلى صدمات حيث قد تكون هذه الصدمات عشوائية أو مؤقتة، حيث نصت نظرية فريدمان على عدم اتساق العلاقة بين الاستهلاك والدخل في المدى القصير والمدى الطويل (Sachs and Larrain, 1993).

وأهم هذه النظريات:

١- نظرية الدخل المطلق، ٢- نظرية الدخل النسبي، ٣- نظرية دورة الحياة، ٤- نظرية الدخل الدائم

وتعرف نظريات استهلاك الدخل بأنها النظريات التي اعتبرت أن الدخل المتاح هو المحدد الرئيسي للاستهلاك، وما زالت نظرية الاستهلاك تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين منذ وضع كينز نظريته في الاستهلاك واعتماده على الدخل المتاح حيث انصب اهتمام الاقتصاديين على كيفية صياغة دالة أكثر دقة للاستهلاك حيث أن دالة الاستهلاك هي فرضية حول العلاقة بين الاستهلاك من جهة والدخل والثروة ومتغيرات أخرى من جهة أخرى وتصاغ بشكل معادلة تجعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستهلاك دالة لمتغير واحد أو عدة متغيرات، والنظرية التي تناولت الاستهلاك من هذا الجانب نظرية الدخل المطلق لكينز (Bredo, 1996).

١) نظرية الدخل المطلق لكينز:

الاقتصادي كينز هو أول من اعتنى بالاستهلاك الكلي وعلاقته بالدخل بشكل جدي ومنظم حيث عبر عن هذه العلاقة العامة بين الدخل المتاح والاستهلاك بدالة تسمى دالة الاستهلاك واعتبرها مستقرة حتى أصبحت تنسب له نظرية الاستهلاك المعروفة بنظرية الدخل المطلق حيث اعتبرت النواة الأولى لنظريات الاستهلاك الكلي (Haddar, 2006).

ويعتبر تقدير كينز لدالة الاستهلاك الكلية حدثاً هاماً في تطور الاقتصاد الكلي حيث أن أساس هذه النظرية هو ما ورد في كتابه النظرية العامة أما الاستنتاجات الأخرى لهذه النظرية فإنها ترجع إلى جيمس توين وارثر سميثس (Al-Zeaud, 2014).

العوامل المفسرة للاستهلاك عند كينز:

من أجل تفسير الاستهلاك كظاهرة اقتصادية أساسية وحقيقية لقد قسم كينز العوامل التي تؤثر وتفسر دالة الاستهلاك إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: مجموعه العوامل الموضوعية

هي عوامل مرتبطة بظروف اقتصادية معينة أهمها الدخل المتاح، والثروة، وسعر الفائدة، وتحولات السياسة المالية والتوقعات الخاصة للعلاقة بين المداخل المقبلة والمداخل الحالية، وإعادة توزيع الدخل (كبارة، ٢٠٠٨).

المجموعة الثانية: مجموعه العوامل الذاتية التي تؤدي إلى الامتناع عن الاستهلاك

- تشكيل احتياطي لتجنب الاحتمالات غير المتوقعة.
- التزود من اجل إحداث متوقعه تغير ذات يوم النسبة بين دخل الفرد وحاجته الشخصية والعائلية (كبارة، ٢٠٠٨).
- كان تحليل كينز لظاهرة الاستهلاك انطلاقاً من كون الاستهلاك متغيراً تابعاً لعامل مهم وهو الدخل بناء على الفرضيات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- إن دالة الاستهلاك ثابتة ومستقرة على الأقل في المدى القصير وأن التغييرات التي تحدث في دالة الاستهلاك هي نتيجة لتغير الدخل بمعنى الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى أو دالة الاستهلاك وأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة طردية (Mankiw, 2016).

٢- الميل الحدي للاستهلاك يتحدد طبقاً للقيد 1> mpc >0 وهو ثابت على طول دالة الاستهلاك لأنها دالة خطية ولكن كينز يرى أيضا أنها يمكن أن تكون غير خطية وفي هذه الحالة يتناقص الميل الحدي مع زيادة الدخل (Mankiw, 2016).

٣- الميل الحدي للاستهلاك هو دائماً أقل من الميل المتوسط

MPC < APC (Mankiw, 2016).

٤- الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع كل زيادة في الدخل.

حيث وضح كينز من خلال نظريته أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه للزيادة مع كل زيادة في الدخل، حيث انه طالما هنالك جزء من الدخل يوجه للادخار فإن زيادة الاستهلاك تكون اقل من إجمالي الزيادة في الدخل تتمثل العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الصورة العامة لدالة الاستهلاك:

$$C=C0+c1y$$

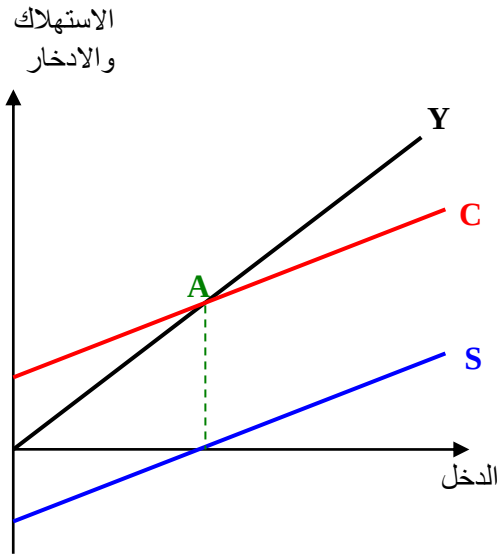

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (٤) دالتي الاستهلاك والادخار

Source: (Mankiw, 2016).

بينما يوضح الرسم للشكل (٤) دالتي الاستهلاك والادخار ويعبر فيها عن النقطة التي يتساوى عندها الاستهلاك مع الدخل وهي نقطة التعادل التي يكون الادخار فيها =صفر

وفي عام ١٩٤٦ نشر كوزنتس دراسة للعلاقة بين الاستهلاك والدخل في المدى الطويل حيث استخدم الناتج القومي الصافي والنفقات الاستهلاكية لعقود متداخلة من الزمن للفترة ١٨٦٩-١٩٣٨ حيث تبين من نتائج دراسته إن الاستهلاك يمثل نسبة مستقرة من الدخل الكلي أو الدخل الفردي السنوي كما تبين عدم الانسجام بين دالة الاستهلاك المقدرة في الأجل القصير ودالة الاستهلاك المقدرة في الأجل الطويل أدت إلى التقليل من أهمية فرضية الدخل المطلق والتحول إلى محاولات أخرى مختلفة للتوفيق بين دوال الاستهلاك طويلة الأجل ودوال الاستهلاك قصيرة الأجل (كبارة، ٢٠٠٨).

٢- نظرية الدخل الدائم لفريدمان

تفترض نظرية الدخل الدائم لفريدمان كما صاغها، بأن الأفراد يميلون للحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك حيث إن كلاهما (الدخل والاستهلاك) يتكونان من دخل دائم ودخل عابر، حيث وضح فريدمان في نظريته إن الاستهلاك في سنة ما يعتمد على الدخل المتحقق في تلك السنة أي على الدخل الذي تعده العائلة دخلها الدائم واستنادا إلى فريدمان فإن الدخل الدائم هو مستوى الدخل الذي يعتمد بشكل كبير على ما يتوقعه المستهلكين بالنسبة لمستويات دخولهم خلال فترة حياتهم في ظل الظروف الاعتيادية وبناءا على ذلك فان الدخل المقاس للعائلة يتألف من عنصرين هما :الدخل الدائم والدخل العابر (كنعان، ٢٠٠٦).

يرى فريدمان أن الأفراد يحددون نمط استهلاكهم وفقا لغرض الاستهلاك طويل الأجل أو الدائم وليس وفقا لمستوى دخولهم الجارية ويعطي فريدمان مثالا لتفسير ذلك الشخص الذي يحصل على دخله مره واحدة فقط في الأسبوع فنحن لا نتوقع أن مثل هذا الفرد سوف يركز كل استهلاكه في اليوم الذي يتسلم فيه دخله ويكون استهلاكه صفرا في بقية الأيام فلو أننا اقتنعنا بالفكرة القائلة بان الأفراد يرغبوا في تحقيق تيار متساوي من الاستهلاك وليس مستوى عال اليوم ومنخفض الأمس فبالتالي فان الاستهلاك في يوم ما في الأسبوع لن يكون راجعاً لدخل ذلك اليوم بالذات وإنما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيكون راجعا إلى متوسط الدخل اليومي أي دخل الأسبوع مقسوماً على عدد أيام الأسبوع وواضح من مثل هذا المثال إن دخل فترة أطول من العام تكون هي الأساس في تحديد مقدار الاستهلاك اليومي، حيث يعرف الدخل الدائم بأنه المعدل الثابت من الاستهلاك الذي يستطيع أن يحققه الفرد طيلة الفترة المتبقية من حياته بافتراض مستوى معين من الثروة ومن الدخل المكتسب الآن وفي المستقبل (Friedman, 1983).

على سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع إن دخلها سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي، حيث تعتمد فرضية فريدمان على ثلاثة عناصر أساسية (Parry & Kemp, 2009):

أ- إن الدخل الفعلي (y) للأسرة والاستهلاك في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما دائم وانتقالي، حيث يرى فريدمان أن الدخل الدائم مثل (الراتب، والعلاوة الشهرية) أي أنهم يتصفوا بالاستمرارية والاستقرار فهو المقدار الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه من الدخل دون أن تمس ثروتها.

ب- افترض فريدمان ان الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم

$$C=k*y$$

حيث ان k هي نسبة قيمتها تتراوح بين الصفر والواحد، وافترض فريدمان إن الاستهلاك نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل، بالرغم من ان k نسبة تتوقف على عوامل أخرى تتمثل بسعر الفائدة، ونسبة الثروة.

ج- وافترض فريدمان أيضاً أنه لا توجد علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم لأنها عملية تحدث فجأة وسرعان ما تنتهي وافترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي.

٣- نظرية دورة الحياة لمودلياني:

توضح هذه النظرية أن الاستهلاك يتم تعظيمه طيلة الحياة وكما هو الحال في نظرية فريدمان حيث يميل الأفراد بالحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك، غير إنها تضيف لنظرية فريدمان مقولة أن الأفراد يحاولون تثبيت مستوى استهلاكهم طيلة حياتهم والنحو به نحو الاستقرار وذلك عن طريق تكوين دخل وثروة ومدخرات خلال فترة عملهم ثم استنفاذها بعد سن التقاعد وبالتالي قرارات الاستهلاك تتعلق بالدخل المتحصل عليه طيلة حياة الفرد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث افترضت هذه النظرية أن الاستهلاك الخاص يتأثر بعاملين أساسيين: وهما الدخل الجاري من العمل ومجموع الأصول (الثروة) حيث أن ما لا يتم استهلاكه إما أن يستثمر أو يدخر يتم استهلاكه مستقبلاً.

إن التقاعد هو أحد الأسباب التي تجعل الدخل يتغير تلقائيا خلال فترة عمله وأن أغلب الأشخاص تتوقف عن العمل عند سن ٦٥ وهم بذلك ينتظرون تناقص دخولهم بعد التقاعد ومع ذلك هم يتمنوا أن لا يروا تدني مستواهم المعيشي خلال الفترة نفسها والذي يقاس بنسبة استهلاكهم، وترى هذه النظرية انه لابد أن يحصل الفرد على استهلاك مستقر طيلة حياته وليس فقط لفترة زمنية محددة، فلو افترضنا إننا نقيس الدخل والاستهلاك على المحور الأفقي في الشكل (٥) وإذا أمكننا القول بان الدخل الذي يكتسبه الإنسان طيلة حياته العملية أي منذ بدأ العمل وحتى سن التقاعد هو 0y

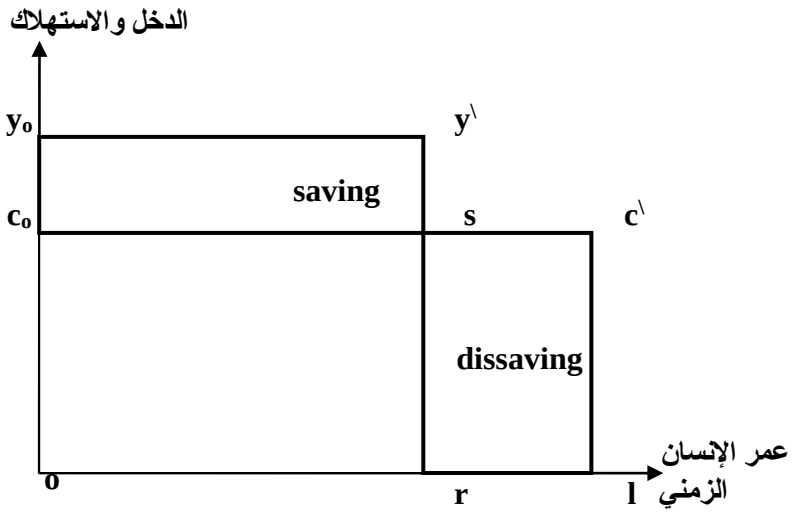

الشكل (٥) نظرية دورة الحياة لمودلياني

Source: (Modigliani,1986).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبوصول الفرد إلى سن التقاعد يستمر الفرد بالاستهلاك حتى نهاية عمره واستهلاكه تمثله المساحة '(I,c,o,c)، الاستهلاك عند i تمثل نهاية حياة الفرد حيث توضح هذه الفرضية إن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى (Modigliani,1986).

٤- نظرية الدخل النسبي

فسر عدد من الاقتصاديين سبب عدم تناسب دالة الاستهلاك على المدى القصير وتناسبها مع المدى الطويل من حيث الدخل وكان أهمهم ديزنبري duesenberry، الذي تنسب إليه نظرية الدخل النسبي حيث يرى ديزنبري إن الاستهلاك دالة في الدخل المتاح ويعتبر أن الاقتصاد في وضع نمو مستمر وان المستهلك يمكن أن يتأثر في استهلاكه بعوامل أخرى أهمها وضعه الاجتماعي وتأثره بالآخرين ومحاولة الفرد تحسين مستوى معيشة مقارنه بمستوى معيشة الآخرين، حيث قدم الاقتصادي ديزنيري في عام ١٩٤٩ نظريته الجديدة من اجل التفرقة بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير والأجل الطويل والتي عرفت فيما بعد بنظرية الدخل النسبي والتي مفادها أن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل علاقة تناسبية (كنعان، ٢٠٠٨).

ووفقاً لهذه النظرية فإنه بمجرد أن يعتاد الأفراد على مستوى معين من المعيشة فأنهم سيحاولون الحفاظ على هذا المستوى ولو تعرضت دخولهم إلى تقلبات وبالتالي فان انخفاض الدخل السنوي عن الدخل السابق يؤدي إلى انخفاض الادخار من اجل المحافظة على الإنفاق الاستهلاكي السابق وهذا يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك APC والعكس في حالة ارتفاع الدخل السنوي عن الدخل السابق حيث يؤدي إلى تناقص الميل المتوسط للاستهلاك في الزمن القصير على الأقل وهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك سيكون متناقصا مع تزايد الدخول ومتزايدا مع تناقصها، وفقا لهذا المفهوم فان الإنفاق الاستهلاكي لأسرة معينة يتوقف على دخل هذه الأسرة مقارنة بالأسر التي ترى أنها تماثلها وعليه فلو أن دخول هذه الأسر المتماثلة ارتفع بنفس النسبة فان الوضع النسبي لأي أسرة بالنسبة للأسر المتماثلة لن يتغير، وانتقد ديزنبري النظرية الكنزية من خلال فرضيتين هما (الموسوي، ٢٠٠٥):

الفرضية الأولى: إن استهلاك الأسرة مستقل عن استهلاك الأسر الأخرى المجاورة لها حيث وضح ديزنبري في هذه الفرضية شيء جديد وهو ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة حيث إن الفرد عندما يشعر بان راتبه ينخفض نسبيا بالنسبة للأسر المجاورة فإنه سوف يخفض من استهلاكه، حيث كينز يرى أن تغير الدخل المطلق يؤدي إلى تغير الاستهلاك أما ديزنبري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يرى ذلك حيث يرى بأأ زيادة الدخل لن تؤدي إلى التحرك على نفس دالة الاستهلاك إنما تنقل الدالة بأكملها إلى أعلى.

الفرضية الثانية: هو ما افترضه كينز بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة متماثلة دائماً أما ديزنبري يرى بان هذا الافتراض خاطئ فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست متماثلة دائما عبر فترة زمنية معينة كما افترض كينز.

خامساً- محددات الاستهلاك

إن الاهتمام بالدخل كأهم محدد للإنفاق الاستهلاكي لا يعني أنه لا توجد عوامل أخرى تؤثر على الاستهلاك، ولقد أشار كينز إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل ألا أنه يوجد العديد من العوامل الإضافية التي يمكن أن تؤثر في الطلب الاستهلاكي وهذه العوامل هي: الثروة، الضرائب ... وحيث إن هذه العوامل (غير الدخلية) التي تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي يصعب إدماجها ضمن النموذج الاقتصادي لقياس دالة الاستهلاك وذلك لأنها تتحقق نتيجة للتغيير في العوامل السيكولوجية الخاصة بالمستهلك أو نتيجة للتغير في السياسات الاقتصادية للحكومة كما انه لا يمكن التقليل من أهمية استطلاع هذه الدوافع للمستهلكين واستكشافها لأن تفعيل الطلب الكلي يعتمد على هذه الدوافع وتفسير توجهاتها (مراد، ٢٠٠٩).

**** المحددات الاقتصادية للاستهلاك:**

١- سعر الفائدة:

يعتقد الاقتصاديون التقليديون أن الدخل بأكمله يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات الحالية ولم يكن في تصورهم أن يتم الاحتفاظ بجزء من هذا الدخل حيث يعتمدون في ذلك على قانون ساي Say's Law الذي يقول "أن العرض يخلق الطلب الخاص به ويتساوى معه بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل" وهما في حالة توازن دائم كذلك فإن الكلاسيك يعتقدون أنه عند حدوث خلل في التوازن فانه سيكون طارئا وسيتم الرجوع إلى حالة التوازن بسبب مرونة الأجور والأسعار وهم يفترضون التشغيل الكامل وثبات الطلب الكلي أما البطالة فهي ظاهرة مؤقتة إذا ما وجدت وتشير النظرية التقليدية إلى ارتباط الادخار بعلاقة طردية مع معدل الفائدة كما يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة وارتباط الادخار بعلاقة طردية مع سعر الفائدة يتضمن بالضرورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يكون الإنفاق الاستهلاكي مرتبط بعلاقة عكسية بسعر الفائدة (الطيب والحجايا وشحاتيت، ٢٠٠٤).

حيث انه سعر الفائدة يؤدي إلى إحلال أكثر للاستهلاك في المستقبل واستهلاك اقل في الحاضر يؤدي إلى زيادة دخل الفرد في المستقبل عما يجب إن يكون، حيث أثر الإحلال عند ارتفاع سعر الفائدة تصبح تكلفة الاستهلاك الحالي مرتفعة مما يجعل الأفراد يخضعون استهلاكهم لصالح الادخار إلى ارتفاع الدخل الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الحالي إذا أراد الأفراد الاحتفاظ بمستوى استهلاك مستقر طول مدة حياتهم (مراد، ٢٠٠٩).

٢- الدخل

يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك فإذا لم يتوفر للفرد أي دخل فأنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية، وغيرها ونعتبر العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك فكلما ازداد الدخل ازداد الاستهلاك، لقد قدم ملتون فريدمان تفسيرا للعلاقة بين الدخل والاستهلاك عندما قال يتحدد الاستهلاك العائلي إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل أو الدخل الدائم، فالمواطن ينفق حسب دخله الدائم أو المستمر فإذا انخفض دخله فلن ينخفض استهلاكه ويضطر للاستدانة وبالمقابل إذا ازداد الدخل لفرد ما خلال الفترة القصيرة فلن يزداد الاستهلاك وإنما يخصص للادخار (جوارتيني واتسروب، ١٩٨٨).

٣- المستوى العام للأسعار:

يعتبر المستوى العام للأسعار من العوامل المهمة جداً في التأثير على حجم الاستهلاك، وإذا أخذنا الأمر ببساطة وبصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه. هذا من الناحية المنطقية، ولكن التحليل الاقتصادي يرى غير ذلك، فلو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير وبالتالي يبقى الاستهلاك كما هو ولا يتغير. هذا يشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود Money Illousion والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع (السيد علي والعيسى، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**** المحددات غير الاقتصادية للاستهلاك:**

١- العوامل الاجتماعية:

العوامل الاجتماعية لها تأثير على حجم الاستهلاك مثل العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي والبيئي والثقافي الذي يعيش فيه الإنسان، أما بالنسبة للعمر فنجد أن دخل الفرد ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، وأيضاً ينطبق على نسبة الدخل المدخرة على نفس النمط حيث يزداد الادخار في سن الشباب ويصل إلى أعلى مستوى في منتصف العمر ويكون الجزء الأكبر من الاستهلاك في سن الشباب وسن الشيخوخة (الوزني، ٢٠٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الأذواق

تختلف أذواق الأفراد اختلافاً متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل. ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وغيرها. هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى. وعلى الرغم من اختلاف الميول والأذواق لدى المستهلكين فإنه من الأهمية أن نشتق دالة استهلاك كلية للاقتصاد وتعتمد هذه الدالة على مجموعة محددة من ميول المستهلك. فإذا تغيرت الميول فجأة نحو الادخار فإن دالة الاستهلاك الكلي سوف تتغير، ولكن لا يعني ذلك أن ميول الأفراد الاقتصادية تتغير سريعاً بمرور الزمن حيث أن أنماط الاستهلاك تتميز غالباً بشيء من الاستقرار النسبي (بوعشة، ٢٠٠٢).

٣- الثروة:

تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة، فكثيرا ما نرى أفرادا أغنياء يملكون أموالا وعقارات، ولكن ليس لديهم وظيفة، ولا يتقاضون راتبا شهريا.وهذا يعني أن الثروة أشمل بكثير من الدخل.

وتدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الاستهلاك الكلية كمحدد للاستهلاك، إذ يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد إلى زيادة ميلهم إلى الإنفاق على الاستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي تحول دالة الاستهلاك الكلية إلى الأعلى والعكس صحيح (الوزني، ٢٠٠٧).

٤- توقعات الأسعار:

في علم الاقتصاد تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في تأثيرها على الاستهلاك فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سوف يزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي. أما إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل حيث ينخفض الاستهلاك، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل فان توقع الأفراد ارتفاع أجورهم فذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، والعكس صحيح إذا توقع الأفراد انخفاض في أجورهم فذلك سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الحالي (Bredo, 1996).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- الضرائب:

تؤثر السياسات الضريبية للدولة على الاستهلاك ومن ثم على الادخار، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي (أو الادخار العام)، حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب (Bredo, 1996).

٦- التقليد والمحاكاة:

من العوامل الهامة التي تؤثر في أنماط الاستهلاك هو عامل التقليد والمحاكاة حيث إن جميع أفراد المجتمع يتأثرون في سلوكهم الاستهلاكي مع من حولهم من الأقارب، والأصدقاء ومحاولة تقليدهم في أنماطه الاستهلاكية (الحسنين، ١٩٩٧).

سادساً- الاستهلاك والفقر

الاستهلاك كما هو متعارف عليه هو الجزء الأكبر من الدخل يتصرف به الإنسان لإعادة إنتاج قوة عمله واستمرار الحياة حيث يؤدي ذلك لإعادة إنتاج دخل جديد فإذا توقف الاستهلاك توقفت عمليات البيع والشراء وبالتالي لا تستمر الحياة الاجتماعية بدون استهلاك، فهل يتأثر الاستهلاك بالفقر؟ (قيره وآخرون، ٢٠٠٣).

حيث يعتبر الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادياً واجتماعياً وببساطة الفقر هو عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب والمرغوب فيه اجتماعيا وهو حالة من الحرمان المادي الذي تتجلى أحد مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، أما بالنسبة للفقر في مفهومه العام فهو عدم مقدرة الشخص على توفير الدخل اللازم لتلبية الحاجات الأساسية (الغذاء، والمأوى، والتعليم، والصحة) التي تمكنه من أداء عمله بصورة مقبولة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٠).

وقد عرف Ferreira, Premmushi and Ravallion (٢٠٠١) خط الفقر بأنه التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معنيين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي حيث يعرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير إلى نوعين:

الأول: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر.

الثاني: الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر.

ويؤدي الفقر لانخفاض الاستهلاك فكلما انخفض الاستهلاك ينخفض الطلب على السلع والخدمات ويضطر المنتجون لتخفيض العرض مما يدفع الاقتصاد لدخول في مرحلة الركود الا قتصادي لذلك لابد من تدخل الدولة وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء بحيث يؤدي ذلك لزيادة الطلب (عز العرب، ٢٠٠٦).

سابعاً- أثر العوامل الاجتماعية على الاستهلاك

ارنست انجل Anjal Arenst هو أول من نبه إلى تأثير العوامل الاجتماعية على الاستهلاك فهو أول من أشار إلى أهمية أثر الدخل على نمط الاستهلاك، حيث يوجد دراسات أخرى ركزت على أن حجم الأسرة وتركيبها يلعبان الدور الأهم والفعال على نمط الاستهلاك أكثر من الدخل بعبارة أخرى فان حجم الأسرة وتركيبها يتغيران في فترة زمنية قصيرة وأسرع من التغير في الدخل حيث وضعت عدة مقاييس استهلاكية لدقة قياس هذا الدخل وهذا ما أشار إليه ثورستن فابلين Thoretein Veblen من خلال نظريته الطبقة المترفة، حيث أكد في نظريته على أهمية الطبقة الاجتماعية على ثقافة الاستهلاك المظهري الذي يعبر عن الثراء والمكانة الاجتماعية بغض النظر عن مدى حاجة المستهلك، كما أن ثورستن فابلين أيد هذه النظرية لان نظريته ركزت على الاستهلاك لدى الطبقات الغنية وربط الإنفاق الاستهلاكي بعوامل اجتماعية عدة أهمها الطبقات في المجتمع (Brembeck, 2004)

أما ما أكدته نظرية كينز عن الاستهلاك ترى أن كل العوامل لها تأثير على أنماط الاستهلاك فالعوامل النفسية تلعب دوراً مهماً في تحديد أنماط الاستهلاك وهنالك العوامل البيئية أيضا المحيطة بالأفراد والعوامل المهنية التي تؤثر في انتشار ثقافة الاستهلاك غير إن كينز اعترف أن هنالك عوامل أخرى تؤثر على المستوى الكلي للأسعار وهي عوامل موضوعية وعوامل شخصية، فالعوامل الموضوعية: مثل عادات الإنفاق الاستهلاكي، وهيكل توزيع الدخل القومي، ومستويات الأسعار، وغيرها. أما العوامل الشخصية: فهي تمثل الرغبة في حب الظهور، والتبذير، والكرم. ومن خلال هذه العوامل أشار كينز إلى أهمية أثر الدخل على الاستهلاك حيث اعتبره المحدد الأساسي للاستهلاك في الفترة القصيرة، إلا أن الزيادة في الميل للاستهلاك يرجع إلى أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعات الفقيرة تخصص الجزء الأكبر من دخلها للاستهلاك كما يقول كينز وهذا ما يعني ارتفاع الميل للاستهلاك لدى الجماعات الفقيرة عنه لدى الجماعات الغنية (Fine, 2002).

أما الاستهلاك وتأثره بالعوامل الاجتماعية من وجهة نظر ماركس، فقد ركز ماركس في تحليله للاستهلاك الضروري باعتباره أن الاستهلاك هو ضروري للمحافظة على مستوى الإنتاج القائم، كما أن الاستهلاك يتألف من وجهة نظره من نمطين: النمط الأول وهو شخصي أي يحافظ على بقاء المنتجين وضمان استمرارهم في الإنتاج.

أما النمط الثاني فهو استهلاك إنتاجي أي يحافظ على وسائل الإنتاج من خلال صيانتها، كما انه تتحد العلاقة بين قيم الإنتاج والاستهلاك بنمط تقسيم العمل الاجتماعي ومستوى تطوره ففي المجتمعات البسيطة هنالك وحدة اتصال بين قيم الإنتاج والاستهلاك في إطار القيم الجماعية وذلك بسبب جماعية الإنتاج والاستهلاك (Deaton, 1992).

وأما من وجهة نظر العلماء والمفكرين الاجتماعيين فقد حظيت ظاهرة الاستهلاك باهتمامهم بشكل كبير ومن أهم هؤلاء العلماء ثورستن فابلين Veblen Thoretein والذي أكد أن للعوامل الاجتماعية دوراً مهماً في تحديد نمط الاستهلاك أي أن أغنياء المجتمع ينفقون ثروتهم ليتميزوا عن بقية أفراد المجتمع وذلك على نحو يرمز لوضعهم الطبقي (Deaton, 1992).

الطلب الاستهلاكي وأثره على واقع الإنفاق (Brembeck, 2004)

الطلب الاستهلاكي ضمن الإطار العام للنظرية التقليدية:

حيث نصت النظرية التقليدية على أن جميع الدخل المتولد عن الإنتاج يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية منها والاستثمارية إلا إن الاقتصاديون التقليديون لم يتصوروا بان يقوم الأفراد الاحتفاظ بجزء من هذا الدخل ويرجع هذا إلى قبولهم لقانون (ساي) حيث يفيد هذا القانون أن الطلب يتحدد بالعرض ويتساوى معه بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل أي انهما في حالة توازن دائم الأمر الذي يعني ان هناك تطابقا دائما بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي كما نص قانون ساي إلى الاعتقاد بان النقود ليست إلا وسيلة للمبادلة فالناس في نظر التقليديين لا يوجد لديهم رغبة في الاحتفاظ بالنقود لذاتها واستبعدوا بان يقوم الأفراد باكتناز جزء من دخلهم وهذا ما قادهم إلى الاعتقاد بأن المساواة حتمية بين العرض الكلي والطلب الكلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لان الدخل الذي لا ينفق على شراء سلع وخدمات استهلاكية لابد أن ينفق على شراء سلع وخدمات استثمارية وبذلك يتحول الادخار تلقائيا إلى استثمار.

الطلب الاستهلاكي ضمن الإطار العام لنظرية كينز:

لقد عارض كينز ما جاء في قانون ساي من إنفاق الدخل بنفس سرعة الحصول عليه لان قرارات الإنتاج الخاصة بتوليد الدخل لا تتطابق بالضرورة مع قرارات الإنفاق وترجع الاختلافات بين النظرية التقليدية ونظرية كينز إلى اختلافات في فروض كل منهما بشان قرارات الإنفاق التي يتخذها المجتمع، فالنظرية التقليدية تستبعد رغبة المجتمع في الاحتفاظ بأرصدة نقدية مما ينتج عنها تحول جميع المدخرات تلقائياً إلى استثمارات ومن هنا جاء اعتقاد الاقتصاديون التقليديون بتعادل العرض الكلي والطلب الكلي.

أما نظرية كينز فإنها لا تتقيد بهذه الفروض وتعترف برغبة المجتمع في الاحتفاظ بجانب من ثروته على شكل أرصدة نقدية وبين كينز أن سلوك المجتمع الإنفاقي يتوقف على قرارين مستقلين لأفراد حيث يتمثل القرار الأول في توزيع الدخل بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار ويتوقف على الميل للاستهلاك وهو مستقل عن تغيرات سعر الفائدة وذلك خلافا لما تراه النظرية التقليدية.

أما بالنسبة للقرار الثاني فيتمثل في توزيع الثروة ويتوقف هذا القرار على التفضيل النقدي وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتغييرات سعر الفائدة

دور التضخم في الإنفاق الاستهلاكي (الجاعوني، ٢٠١٠):

وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية تحقيق أحد أهم أهدافها وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار حيث يعتبر التضخم انعكاساً، ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، كما إن مفهوم التضخم يستخدم لوصف عدد من الحالات أهمها:

١- ارتفاع التكاليف.
٢- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.
٣-الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
٤- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل: الأجور، والأرباح.

حيث إنه ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد بمعنى انه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقدي، وأما بالنسبة للطريقة الكينزية في تحليل أسباب التضخم ترجع إلى الاقتصادي فيكسل الذي كان أول من نقد المفهوم الكلاسيكي للتضخم والذي ينسبه إلى زيادة في عرض النقود وقد بنى تحليل فيكسل على الزيادة في الطلب الفعال تأكيداً له في النظرية العامة لكينز، ومع ذلك هنالك فرق بين تحليل فيكسل والتحليل الكينزي فقد ركزت المدرسة الكينزية أضوائها على الزيادة التي تحدث في الطلب على السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج مفترضة في ذلك أن عدم التوازن الذي يطرأ على أسواق السلع الاستهلاكية يظهر أثره مباشرة على التوازن في أسواق عوامل الإنتاج وبالأخص على سوق العمل (الجاعوني، ٢٠١٠).

أما بالنسبة لتحليل فيكسل فقد بني تحليله في التضخم على أساس الزيادة التي تحدث في الطلب على السلع الاستهلاكية وتجاهله تأثير الزيادة التي تحدث في الطلب على عوامل الإنتاج، حيث حللت النظرية الكينزية أسباب التضخم وأثرها على الاستهلاك انه في حالة زيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط فان ذلك يعني أن الطلب اكبر من العرض حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار ففي حالة اختلاف بين الادخار المخطط أو الاستثمار الفعلي يؤدي إلى وجود فجوة أي فائض الطلب في أسواق السلع الاستهلاكية وفجوة أخرى فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج ووجود دخول غير عادية يحققها المنتجين نتيجة ارتفاع الأسعار، لقد حلل كينز في كتابه التشغيل والفائدة والنقود لعام ١٩٣٦دور الدخل والإنفاق في ضوء العلاقة بين النقود وسعر الفائدة والاستثمار والادخار والمستوى العام للأسعار لقد استخدم كينز مجموعة من المعادلات التي تنحصر غايتها في تصوير العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك والاستثمار والأسعار ولتفسير ذلك فان التوسع في كمية النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى اختلال بين الاستثمار والادخار إذ إن حجم الاستثمار اكبر من حجم الادخار ونتيجة لذلك يحقق المستثمرين أرباحا غير عادية تدفعهم للمزيد من الاستثمار وفي حالة افتراض التشغيل الكامل فان زيادة الطلب على عوامل الإنتاج لابد أن تؤدي إلى زيادة تكلفة الوحدة المنتجة وارتفاع سعرها أي بمعنى آخر ارتفاع المستوى العام للأسعار (علي، ٢٠٠٣).

دور سعر الفائدة في الإنفاق الاستهلاكي (الصعيدي، ١٩٩٠):

عرف آدم سميث سعر الفائدة على أنها ثمناً لاستخدام راس المال الناتج عن التضحية بالاستهلاك وعليه لم يفرق بين الربح والفائدة، كما انه يوجد عدة تعاريف لسعر الفائدة فقد عرف كارفر سعر الفائدة بأنه السعر الذي يحقق التوازن بين المنفعة الحدية للانتظار وبين الإنتاجية الحدية لراس المال أما فيشر ففي كتابه نظرية الفائدة اعتبر سعر الفائدة هو ثمن عدم الصبر على إنفاق الدخل وفرصة الاستثمار،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة:

من رواد هذه النظرية ريكاردو وتعرف هذه النظرية أيضاً بنظرية الادخار والاستثمار لسعر الفائدة، محتوى هذه النظرية:

تنص النظرية الكلاسيكية على أن سعر الفائدة عبارة عن العلاوة التي يجب أن تدفع للأفراد وذلك لاستمالتهم لتأجيل الاستهلاك الحاضر ومن ثم عرض المدخرات وهو أيضاً في نفس الوقت الثمن الذي يجب أن يدفع لاستخدام راس المال في المعنى الحقيقي يتحدد سعر الفائدة بتقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار وعليه يتكفل سعر الفائدة بتحقيق التوازن بين العرض وطلب رأس المال، أن سعر الفائدة من المسائل الأساسية المتعلقة بالاستهلاك والتي تشغل عدد كبير من الاقتصاديين فدرجة حساسية سعر الفائدة بالاستهلاك كبيرة جداً، حيث إن الاستجابة لتغيرات سعر الفائدة إما أن يكون بانخفاض أو ارتفاع الاستهلاك الكلي عند كل مستوى من مستويات الدخل وبدراسة السلوك الادخاري للفرد، حيث عند ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى إحلال أكثر للاستهلاك في المستقبل واستهلاك اقل في الحاضر حيث يسمى هذا بأثر الإحلال وبأثر الدخل لأثر سعر الفائدة.

الدخل وعلاقته في الإنفاق الاستهلاكي (Meltzer & Richard, 1981):

أبرز ما تطرق لهذا الموضوع هو الإحصائي الألماني Engels من خلال ما يعرف بقانون انجل حيث كانت له دراسات في السلوك الاقتصادي للأفراد ولاسيما العلاقة بين الدخل والإنفاق حيث ينص قانونه على "انه بقدر ما تكون الأسرة أكثر فقراً تكون نسبة الإنفاق من دخلها أكبر" ويؤكد كينز أن حركتي التغيير في مستوى الدخل وفي مستوى الاستهلاك تسيران في اتجاه واحد فمع زيادة الدخل يزداد الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل وقد أطلق كينز على نظريته نظرية الدخل المطلق لأنها ترى أن مستوى الدخل المطلق هو العامل الأساسي الذي يحدد حجم الإنفاق الاستهلاكي للفرد كما ركز دوزنبري على أن الإنفاق الاستهلاكي للأسرة لا يعتمد على مستوى دخلها المطلق بقدر اعتماده على مستوى دخلها ،كما فسر ميلتون فريدمان العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي عندما وضح بأن الاستهلاك العائلي يتحدد بنسبة كبيرة بمستوى الدخل المتوقع الحصول عليه للفترة المقبلة أو بالدخل المتاح فإذا كان هناك انخفاض في دخله لا يعني ذلك التقليل في استهلاكه أي إذا زاد الدخل لا يعني ذلك الزيادة في الاستهلاك بل يخصص ذلك الجزء إلى الادخار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

١- دراسة الحمداني (٢٠١٢) بعنوان: تقدير دالة الاستهلاك الكلي وقياس العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الكلية العراقية للمواطن في محافظة بغداد في عام (٢٠١٢) واختبار العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي، حيث تم إجراء دراسة استطلاعية لمعرفة الدخل الفردي المتاح للفئات الدخلية المختلفة والتي تم افتراضها في الاستبانة ومقدار الاستهلاك المناظر لكل فئة بغية تقدير دالة الاستهلاك الكلية للمواطن العراقي في محافظة بغداد، حيث استخدمت الدراسة البيانات المقطعية وهي البيانات الخاصة بكل فرد من الأفراد واستهلاكهم خلال مدة معينة كما انه تم اختبار عينة عشوائية حجمها ٩٠٠ مفردة وفقاً لأسلوب المعاينة الطبقية العشوائية وقسم عينة المجتمع البغدادي إلى تسع طبقات استنادا إلى اختلاف الدخل فيها وقد ساعد اختيار أسلوب الفئات بمستوى الدخل على تحقيق التمثيل الحقيقي لمستوى الدخل المتباين في المجتمع وعلى إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية في تقدير دالة الاستهلاك الكلي، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الاستهلاك يساوي صفراً عندما يكون الدخل صفراً، وهذا يشير إلى انعدام المدخرات لدى أفراد العينة المدروسة، كما توصلت إلى إن كمية الادخار ضئيلة جداً اذ إن هذه النسبة لا تستطيع ان توفر المبالغ اللازمة للاستثمار وفقا للنظرية الاقتصادية فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة قدرها ١١بالمئة من الدخل للادخار وهو ما يشير إلى ان الاستثمار يعتمد مباشرة على الإنفاق الحكومي، واستنادا إلى النتائج التي توصلت لها الدراسة أوصت بمجموعة من التوصيات أهمها، انه على الدولة ان تسعى جاهدة إلى تكوين الثابت الراسي لدالة الاستهلاك الكلية واختصار الزمن لإعادة الاستثمار التلقائي في الاقتصاد العراقي، كما أوصت إلى توفير الاستثمارات في العراق من القطاع الخاص بجانب الإنفاق الحكومي.

٢- دراسة علي (٢٠١١) بعنوان: محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان في الفترة ١٩٧٢-٢٠١١

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الخاص ولمعرفة أهم محددات الإنفاق الخاص في السودان خلال الفترة الزمنية ١٩٧٢-٢٠١١ حيث تمثلت فرضيات الدراسة بوجود علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل المتاح، والتضخم، والاستهلاك في الفترة السابقة حيث إن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدخل هو المتغير المستقل الأكثر تفسيراً لنموذج الاستهلاك الخاص من المتغيرات المستقلة الأخرى التي من ضمن النموذج، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والتي من خلالها اعتمدت على برمجية Eviews ووجدت الدراسة أن اكثر المتغيرات تأثيرا في الاستهلاك الخاص هم التضخم وسعر الفائدة، حيث أوصت الدراسة بنبذ ظاهرة المحاكاة في الاستهلاك

٣- دراسة الطيب والحجايا والشحاتيت (٢٠٠٤) بعنوان: تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص خلال فترة ١٩٧٦-٢٠٠٤

أهم ما يميز هذه الدراسة هو أنها تتناول تأثير سعر الفائدة لأجل في الاستهلاك الخاص الذي يعد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي واعتمدت الدراسة على البيانات الخاصة بالأردن خلال السنوات ١٩٧٦-٢٠٠٤ واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي (VAR) علماً بأنه تم اختيار متغيرات الدراسة وهي الاستهلاك الخاص والذي يعد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة لمتغير سعر الفائدة على الودائع لأجل، حيث توصلت الدراسة من خلال اعتمادها على نموذج VAR إلى تحليل مكونات التباين والذي دل على قوة تفسير سعر الفائدة للاستهلاك الخاص حيث ينمو هذا التأثير على نحو طردي واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل الذي دل على التأثير السلبي لسعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص والذي لم يكن معنويا وتم التأكد من مصداقية النتائج من خلال أسلوبين هما إعادة ترتيب المتغيرات في النموذج واضافة متغير الدخل كمتغير ثالث، أوصت الدراسة على خفض سعر الفائدة وتعزيز الدخل للفرد

٤- دراسة عثمان (٢٠٠٣) بعنوان: دالة الاستهلاك حالة تطبيقية على الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات الاستهلاك الخاص واختبار أهم وابرز نظريات دالة الاستهلاك المتمثلة في النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية (فرضية الدخل المطلق)، نظرية فريدمان (الدخل الدائم) نظرية الدخل النسبي، وأخيراً نظرية دورة الحياة لمودقلياني وذلك من خلال تطبيق هذه النظريات على بيانات خاصة بالاقتصاد الأردني للفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠-١٩٩٩، كذلك صياغة دالة الاستهلاك الكلي لتنسجم مع طبيعة وخصائص الاقتصاد الأردني وإحصاءاته وذلك من خلال جانب تطبيقي ميداني للدراسة حيث تم تصنيف هذه المتغيرات ضمن مجموعات جاءت على النحو التالي :متغيرات اقتصادية وديمغرافية واجتماعية وثقافية ومتغيرات سياسية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير في الأردن خلال فترة الدراسة تراوح ما بين (٠,٣٥) كحد أدنى و(٠,٦٠) كحد أعلى أما فيما يتعلق الجانب التطبيقي الميداني من الدراسة فقد أمكن التعرف على عدد من المتغيرات التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن أهمها: سعر الصرف والتضخم والدخل المتاح، أما التوصيات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصلت لها الدراسة إلى الابتعاد عن التقليد والمحاكاة والإسراف في الإنفاق الاستهلاكي، والحد من الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية .

٥- دراسة علي (٢٠٠٠) بعنوان: محددات الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي في السودان دراسة قياسية

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى نموذج قياسي مقترح لمحددات الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي في السودان خلال فترة ١٩٧٠-٢٠٠٠، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على دالة الاستهلاك في السودان بصفة عامة وتحديد الأهمية لكل متغير واستبعاد العوامل الغير مؤثرة وذلك من خلال تقدير دالة استهلاك القطاع العائلي، حيث اعتمدت الدراسة على نوعين من الأساليب وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال المنهج القياسي الذي اعتمده الباحث باستخدام نموذج الانحدار الخطي "الدالة الخطية" لتوضيح وجود علاقة موجبة بين الدخل القومي واستهلاك القطاع العائلي، حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية : وجود اضطرابات في هيكلة الاقتصاد، هنالك علاقة موجبة بين الدخل واستهلاك القطاع العائلي، وهنالك متغيرات أخرى كالتضخم والضرائب المتحصلة يمكن تضمينها في النموذج القياسي، بينما أوصى الباحث على ضرورة عمل ورشة في المؤسسات الاقتصادية لدراسة كل البحوث بدوال الاستهلاك وتشجيعها.

ثانياً- الدراسات الأجنبية

١- دراسة EZEJI (2015) بعنوان:

Determinants OF Aggregate Consumption Expenditure In NIGERIA

تناولت الدراسة محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي في نيجيريا للفترة الزمنية ٢٠٠٥-٢٠١٥ حيث تم اشتقاق النموذج المستخدم في الدراسة من دالة الاستهلاك الكينزية التي تفسر التغييرات في الاستهلاك من خلال أن الاستهلاك دالة في الدخل C=f(y)، حيث يمثل الإنفاق الاستهلاكي المتغير التابع بينما الدخل وسعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف المتغيرات المستقلة، استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، ووجدت أن هنالك علاقة إيجابية بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل وأثبتت أن دالة الاستهلاك في نيجيريا تتفق مع نموذج الاستهلاك الكينزي ووجدت أن مستوى الأسعار وسعر الصرف من المتغيرات المهمة لشرح السلوك الاستهلاكي في نيجيريا، وأوصت الدراسة على ضرورة خلق فرص العمل لزيادة القوة الشرائية في نيجيريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- دراسة Abdelqader (2010) بعنوان:

Determinants of Privet Consumption Spending in SUDAN

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير محددات الاستهلاك الخاص في السودان للفترة الزمنية ١٩٨٠-٢٠١٠، واستخدمت نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار فرضيات الدراسة ووجدت الدراسة أن معدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بينما أوصت الدراسة بوضع تدابير للسياسة الحكومية السودانية التي بإمكانها أن تزيد من الاستهلاك العام في السودان.

٣- دراسة Hansen (2008) بعنوان:

Impact of income changes on private consumption expenditure and its structure

هدفت هذه الدراسة إلى كشف وتقييم تأثير التغييرات في الدخل على الإنفاق الخاص في كينيا خلال فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨، حيث يمثل الإنفاق الاستهلاكي المتغير التابع بينما الدخل المتاح وسعر الفائدة المتغيرات المستقلة واعتمدت الدراسة على أساليب وطرق التحليل الإحصائي neralization, mutable regression، تناولت الدراسة تشكيك العالم الاقتصادي كينز بان سعر الفائدة هو محدد حقا للإنفاق الاستهلاكي وذلك بسبب تركيزه على الدخل الحالي وذلك لان الاستهلاك يمكن تمويله من الدخل الحالي، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ١- ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي انخفاض سعر الفائدة، ٢- زيادة الدخل وارتباطه مع التوسع الملحوظ في الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

كما أوصت الدراسة على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار على انه هنالك محددات أخرى تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي وليس فقط الدخل، كما أوصت أيضاً على إجراء الدراسات والتركيز على هذه المحددات.

٤- دراسة Kaplan & Johnssan (1998) بعنوان:

An econometric study of private consumption expenditure in Sweden

ركزت هذه الدراسة على تقدير دالة الاستهلاك على أساس فرضية دورة الحياة باستخدام البيانات السنوية السويدية للفترة ١٩٧٠-١٩٩٨ حيث اعتمدت الدراسة على نموذج يوهانسن لتقدير العلاقة والذي يعمل على تقييم خصائص المدى الطويل للنموذج والاستجابة الديناميكية للصدمات في المتغيرات الخارجية، حيث سعر الفائدة الحقيقية والثروة والدخل الحالي يمثلوا المتغيرات التي تعتمد عليها الدراسة، أما النتائج التي توصلت لها الدراسة وهي أن المتغيرات التي اعتمدها الدراسة تستطيع أن تتماشى مع نظرية دورة الحياة، وان الارتفاع الدائم في معدل نمو الدخل يؤدي إلى زيادة المدخرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : الإطار العملي والنتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تم في هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل للدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة Methodology

مصادر جمع المعلومات

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالية:

- **المصادر الثانوية:** التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل السابقة بموضوع الدراسة.
- **المصادر الأولية:** والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات وزارة المالية، ونشرات البنك المركزي، والإحصاءات العامة.

الأساليب الإحصائية

بالاعتماد على دالة الاستهلاك الكينزية التي تفسر التغييرات في الاستهلاك من خلال أن الاستهلاك دالة في الدخل c=f(y)، وبالاستناد على دراسة Ezeji (2015) التي تناولت محددات الإنفاق الاستهلاكي الكلي في نيجيريا للفترة الزمنية ٢٠٠٥-٢٠١٥، تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج ويمكن توضيحها فيما يلي:

الاختبارات المستخدمة في الدراسة

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشر Nelson & Polsser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبسبيرون (Phillips) للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة(Gunder, Narayan & Prasad, 2007).

اختبار جذر الوحدة: (Unit Root)

لقد تم من خلال هذا الاختبار اختبار الاستقرار (stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unite Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فان اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية أن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي، حيث غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغيرات العشوائية المستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) (Jningan, 2002).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (Xt) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi & Lawler, 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قامت بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥).

ويوجد عدد من الاختبارات للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (pp) (Phillips and Perron, 1988) واختبار ديكي فوللر المطور (ADF) (Augmented Dickey-Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن.ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية (السحيباتي، ٢٠٠٧).

وقبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار، وحتى نحصل على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة، وهذه الفروض هي كما يلي:

- اختبار الاستقرارية
- اختبار الارتباط المتعدد
- اختبار الارتباط الذاتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اختبار تجانس التباين للأخطاء
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء
- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال: النتائج في الجدول (١)، أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، لذلك لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة (Aslan & Taşdemir, 2009).

جدول رقم (١) اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير		ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
Linf	المستوى	٢,٢٥-	٣,٠٤-	٢,٣٣-	٣,٠٠٤-	غير مستقرة
	الفرق الأول	٤,٥٨-	٣,٠٢-	٤,٥٨-	٣,٠٢-	مستقرة
Linco	المستوى	٠,٨٩-	٢,٩٨-	٠,٩٧١	٢,٩٨-	غير مستقرة
	الفرق الأول	٣,٩٩-	٢,٩٩-	٤,٠١-	٢,٩٩-	مستقرة
Lint	المستوى	٢,٦٦-	٣,٠٢-	٢,٦٦-	٣,٨١-	غير مستقرة
	الفرق الأول	٩,٢٥-	٣,٠٤-	٩,٢٥-	٣,٠٤-	مستقرة
Lcons	المستوى	٠,١٣	٢,٩٨-	٠,٠٦	٢,٩٨-	غير مستقرة
	الفرق الأول	٤,٢٢-	٢,٩٩-	٤,٢٩-	٢,٩٩-	مستقرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: من إعداد الباحثة – مخرجات برمجية E-Views (حيث : Linf التضخم، Linco الدخل، Lint سعر الفائدة، Lcons الإنفاق الاستهلاكي)

– اختبار الارتباط المتعدد

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة يبن الجدول (٢) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة

جدول (٢) نتائج الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

Lint	Linf	Linco	
-0.550	0.081	1	**Linco**
-0.561	1		**Linf**
1			**Lint**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

– اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول (٣) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من ٥% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول (٣) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation		Probability
F-statistic	3.45	0.0539
Obs-R-square	6.650672	٠,١٤٥٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (٤) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من ٥% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء.

جدول (٤) نتائج اختبار تجانس التباين

probability Heteroskedaticity Test Breusch-Pagan-Godfrey		
F-Statistic	2.219	0.123
Obs-R-square	5.909	0.116
Scaled explained	2.489	0.477

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

يتبين من نتائج جدول (٥) ومن خلال قيمة Jarque-Bera وقيمتها الاحتمالية (٠,١١٨٣) والتي كانت أكبر من ٥ % إن الأخطاء تتوزع طبيعياً.

جدول (٥) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

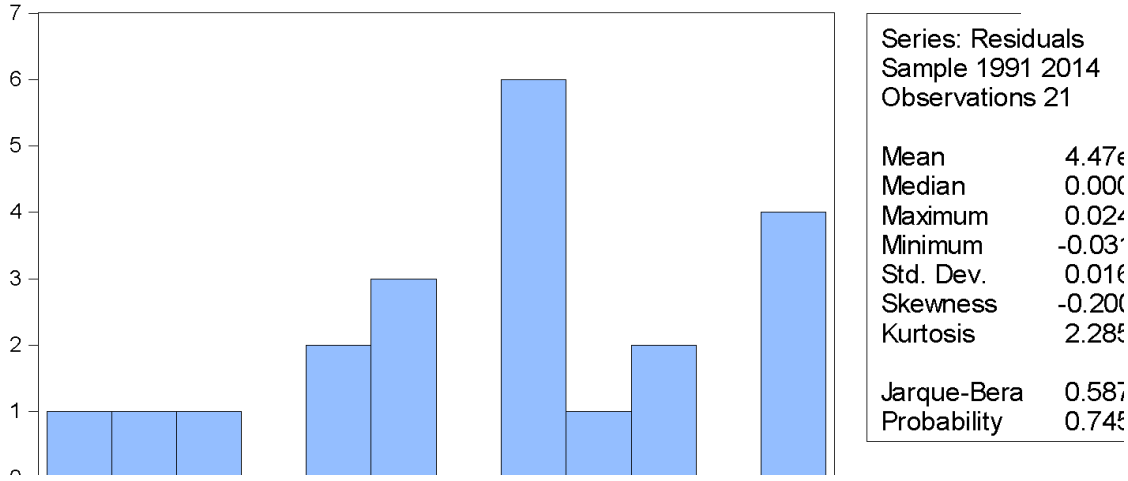

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات:

تم استخدام اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov، وشابيرو **Shapiro-Wilk**، حيث يستخدم هذان الاختباران لمعرفة فيما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف وشابيرو أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (٦) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت اكبر من ٥% لكلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (٦) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov(a)		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
Linf	0.07	0.200(*)	0.935	0.243
Linco	0.154	0.197	0.795	0.372
Lint	0.235	0.186	0.876	0.356
Lcons	0.054	0.178	0.754	0.297

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار المتعدد أصبحت البيانات جاهزة للتحليل، وبالتالي أصبح بالإمكان التعرف على محددات الإنفاق الاستهلاكي في الأردن :

$$Lcon = .\beta\ 0 + Linf\ \beta 1 + linco\ \beta 2 + lint\ \beta 3 + U$$

حيث إن المتغير تابع هو: (**Lcons**: الإنفاق الاستهلاكي)

المتغيرات المستقلة: (**Linf**: التضخم، **Linco**: الدخل الحقيقي، **Lint**: سعر الفائدة الحقيقي، β.: قطع الانحدار، β_1، β_2، β_3: معاملات الانحدار، U: الخطأ)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثانى : فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

الفرضية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على الإنفاق الاستهلاكي ي الأردن.

الفرضية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدخل الحقيقي على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

الجدول (٧) يبين نتائج الانحدار المتعدد، ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير سلبي ومعنوي للتضخم على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن حيث بلغت قيمة معامل التأثير ٠,٠٥ –، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من الزيادة في التضخم يودي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي بمقدار ٠,٠٥ – %، وبالتالي يتم **رفض الفرضية العدمية الأولى** H_{O1} : لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للتضخم في الإنفاق الاستهلاكي، **وقبول الفرضية البديلة** القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الإنفاق الاستهلاكي حيث هذه النتيجة تؤكد ما توصل له كل من جوستر JUSTER وواشتل WACHTEL في دراستهم عن تأثيرات التضخم المتوقع وغير المتوقع على الاستهلاك، حيث اتضح أن التضخم سواء كان متوقع أو غير متوقع له تأثير سلبي على الاستهلاك؛ فأي ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك (بوزيان، ٢٠٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما متغير سعر الفائدة فيبين الجدول (٧) عدم وجود تأثير معنوي له على الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي يتم **قبول الفرضية العدمية الثانية** $H0_{٢}$: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لسعر الفائدة على الإنفاق الاستهلاكي، **ورفض الفرضية البديلة** القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة على الإنفاق الاستهلاكي وذلك بسبب درجة الحساسية الكبيرة لسعر الفائدة بالاستهلاك، حيث إن الاستجابة لتغيرات سعر الفائدة أما أن يكون بانخفاض أو ارتفاع الاستهلاك الكلي عند كل مستوى من مستويات الدخل وبدراسة السلوك الادخاري للفرد، حيث عند ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى إحلال أكثر للاستهلاك في المستقبل واستهلاك اقل في الحاضر فإنه أيضاً يؤدي إلى زيادة دخل الفرد في المستقبل عما يجب أن يكون مقارنة بدخله الجاري وهو ما يدفعه إلى استخدام جزء من دخله في المستقبل عن طريق زيادة استهلاك الحاضر حيث يسمى هذا بأثر الإحلال وبأثر الدخل لأثر سعر الفائدة، حيث يقصد بأثر الإحلال انه عند ارتفاع سعر الفائدة تصبح تكلفة الاستهلاك الحالي مرتفعة مما يجعل الأفراد يخفضون استهلاكهم لصالح الادخار أي زيادة الاستهلاك في المستقبل (فضيل، ٢٠٠٩).

أما متغير الدخل فتبين نتائج الانحدار وجود تأثير إيجابي ومعنوي للدخل على الإنفاق الاستهلاكي، حيث أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% زيادة في الدخل يودي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمقدار ٠,٧٤، وبالتالي يتم **رفض الفرضية العدمية الثالثة** H_0 : لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للدخل على الإنفاق الاستهلاكي، **وقبول الفرضية البديلة** القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للدخل على الإنفاق الاستهلاكي وهذه النتيجة تؤكد على أبرز ما تطرق له كينز من خلال نظريته (نظرية الدخل المطلق) التي ترى أن مستوى الدخل المطلق هو العامل الأساسي الذي يحدد حجم الإنفاق الاستهلاكي للفرد والتي أكدت على أن حركتي التغيير في مستوى الدخل وفي مستوى الاستهلاك تسيران في اتجاه واحد فمع زيادة الدخل يزداد الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل (السيد علي والعيسى، ٢٠٠٣).

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد المعدل إن ٨٢% من التغيرات في الإنفاق الاستهلاكي تعود إلى كل من الدخل والتضخم، ومن خلال قيمة (F 42.24) وقيمة الاحتمالية (0.00) يتبين أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة (التضخم والدخل) والمتغير التابع الإنفاق الاستهلاكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٧) نتائج الانحدار المتعدد

	Dependent Variable: Lprvcons			
		Method: Least Squares		
		Date: 10/04/16 Time: 21:33		
		Sample (adjusted): 1991 2014		
	Included observations: 21 after adjustments			
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	-12.55120	0.099007	-1.242662	C
0.0346	-3.14150	0.017711	-0.055636	Linf
0.5975	0.538097	0.019627	0.010561	Lint
0.0000	7.750390	0.094874	0.735312	Linco
-0.554374	Mean dependent var		0.849551	R-squared
0.041986	S.D. dependent var		0.823001	Adjusted R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)		42.24414	F-statistic

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

من خلال الاختبارات والتحليل الإحصائي اللذان استخدما في الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود تأثير سلبي ومعنوي للتضخم على الإنفاق الاستهلاكي في الأردن حيث بلغت قيمة معامل التأثير ٠,٠٥ –، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من الزيادة في التضخم يودي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي بمقدار ٠,٠٥ –، وإشارة معامل التضخم تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث إن زيادة التضخم تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلك وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي.
- إن سعر الفائدة ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الإنفاق الاستهلاكي.
- أما الدخل فله تأثير إيجابي ومعنوي على الإنفاق الاستهلاكي، وهذا يتفق أيضاً مع النظرية الاقتصادية ودالة كينز للاستهلاك حيث إن زيادة الدخل تودي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، كما إن معامل الدخل عبارة عن الميل الحدي للاستهلاك وكما هو متوقع فإن قيمته أقل من الواحد صحيح (٠,٧٤).

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات، وهي:

١- العمل على الحد من ارتفاع الأسعار لأن ارتفاعها يعمل على انخفاض القوة الشرائية للمستهلك وهذا بالتالي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وانخفاض فرص العمل.

٢- العمل على تعزيز الدخل من خلال تشجيع الاستثمار وزيادة الطلب الكلي لزيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وزيادة دخول الأفراد الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة الاستهلاك والذي يعتبر المكون الأساسي للناتج المحلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً- المراجع العربية:

البنك المركزي (٢٠١٦). **تقارير مختلفة.**

بوزيان، عبدالقادر (٢٠٠٧). **دور سياسة الفائدة في السياسة النقدية في كل من سوريا والجزائر.** رسالة ماجستير.

بوعشة، مبارك (١٩٩٦). **صيغ دالة الاستهلاك والسياسات الاقتصادية.** الجزائر، قسم العولمة والسياسات الاقتصادية، **مجلة جامعة سكيدا**، الجزائر.

الجاعوني (٢٠١٠). تفسير التضخم والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، ٢٦(١).

جوارتيني، جيمس واتسروب، ريجارد (١٩٨٨). **الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن وعبدالعظيم محمد الرياض، دار المريخ.

حبيل، محمد عمر (٢٠١٣). مظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي. **مجلة الجامعة**، (١٥).

الحسنين (١٩٩٧). **اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**، دمشق: دار الحسنين.

الحمداني (٢٠١٢). **تقدير دالة الاستهلاك الكلي وقياس العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي، دراسة استطلاعية في بغداد**، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين، بغداد.

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٠). **خط الفقر في الأردن**، نشرة عام ٢٠١٠، استناداً لبيانات مسح نفقات الأسر عام ٢٠٠٨.

السحيباني، صالح إبراهيم (٢٠٠٧). **سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية).** جامعة الملك سعود، الرياض.

السيد علي، عبدالمنعم والعيسى، نزار سعدالدين (٢٠٠٣). **النقود والمصارف والأسواق المالية**، القاهرة، مصر: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.

طه، طارق (٢٠٠٨). **إدارة التسويق**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الطيب، سعود والحجايا، سليم وشحاتيت، محمد (٢٠٠٤). سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص حالة الأردن خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤. **مجلة العلوم الإدارية**، (٢٠١١).

عبد المنعم السيد علي، نزار سعدالدين عيسى (٢٠٠٣). **النقود والمصارف والأسواق المالية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبدالله الصعيدي (١٩٩٠). **الضرائب والتنمية، دراسة لدور الضرائب على الدخل في تمويل الإنفاق العام بمصر**، القاهرة: دار النهضة العربية

العبدلي، عايد (٢٠٠٥). تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية. **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، ٩(٢٧).

عثمان (٢٠٠٣). **دالة الاستهلاك حالة تطبيقية على الأردن**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

عز العرب، محمد (٢٠٠٦). الفقر في الوطن العربي. **مجلة شؤون عربية**،(١٢٥)، ٢٥٤-٢٦٠.

علي، حمودي (٢٠٠٥). **دراسة حول الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات سنة ٢٠٠٠**. رسالة ماجستير علم الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.

علي، هبه اسحاق (٢٠١١). **محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان في الفترة ١٩٧٢-٢٠١١**. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، قسم العلوم الاقتصادية.

فضيل، فارس (٢٠٠٩). **تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث**، جامعة الجزائر.

فليح، حسن خلف (٢٠٠٧). **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

فياض، خالد (٢٠٠٩). **ظاهرة الاستهلاك بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي**، الجزائر، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

قاموس المعاني. متوفر على: (www.almaany.com)

قيره، إسماعيل وآخرون (٢٠٠٣). **عولمة الفقر**، (ط١)، القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

كبارة، محمد بشار (٢٠٠٨). **لمحات في فلسفة تطور الفكر الاستهلاكي الاقتصادي**، دمشق: دار الفكر الجامعي.

كنعان، علي (٢٠٠٦). **الاستهلاك والتنمية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كليه الاقتصاد.

المؤذن، محمد صالح (٢٠٠٢). **مبادئ التسويق**، (ط١)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مجيد، علي حسين (٢٠٠٤). **مقدمه في التحليل الكلي**، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

مراد، جبارة (٢٠٠٩). **انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي مع الإشارة إلى حالة الجزائر**. رسالة ماجستير، جامعة الحسيبة بن بو علي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.

معوشي، سمير (٢٠٠٧). **التحليل الكمي لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الأسري في الجزائر اتجاه المجاميع السلعية**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موسوي، ضياء الدين (٢٠٠٥). **النظرية الاقتصادية في التحليل الاقتصادي الكلي**، (ط٣)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

نوفل، ربيع محمد (٢٠٠٦). **اقتصاديات الأسرة وترشيد الاستهلاك**، (ط١)، الرياض: دار النشر الدولي.

الوزني، خالد واصف (٢٠٠٧). **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، (ط٣)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Abdelqader (2010). **Determinant spending in Sudan**. Master Thesis, South Perth University.

Al-Zeaudm Hussein (2014). The Causal Relationship between Government Revenue and Expenditure in Jordan. **Global Journal Of Management And Business Research: Economic And Commerce**, 14(6), ver. 1.

Aslan, M. and Taşdemir, M. (2009). Is Fiscal Synchronization Hypothesis Relevant for Turkey? Evidence from Cointegration and Causality Tests with Endogenous Structural Breaks. **Journal of Money, Investment and Banking**, (12), 14-25.

Bredo, K. (1996). **Keynesian theory of consumption theoretical and practical aspect**, National Bureau Of Economic Research.

Brembeck, Helen (2004). **Elusive consumption**, New York.

Carroll, Christopher D. (2001). **A Theory of the consumption function with and without liquidity constraints**. New York: The National Bureau Of Economic Research.

Deaton, Angus (1992). **Understanding consumption**, Oxford: Oxford University.

EZEJI (2015). Determinants Of Aggregate Consumption Expenditure in Nigeria. **Journal Of Economics And Sustainable Development**, Federal University Of Technology, Owerri.

Ferreira, F., Premmushi, G. and Ravallion, M. (2001). **Protecting the poor in national economy**, Swedish University, Sweden, Department of Economics.

Fine, Ben (2002). **The material and culture revisited**, London: Routledge.

Friedman, Milton (2008). **The concise encyclopedia of economic library of economics and liberty**, Princeton: Princeton University Press.

Gounder, N., Narayan, P. and Prasad, A. (2007). An Empiric Investigation of the Relationship between Government Revenue and Expenditure: The Case of the Fiji Islands. **International Journal of Social Economics**, 34(3), 147-158.

Gujarati, D and Porter, D. (2009). **Basic Econimetrics**, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.

Haddar, Mohamed (2006). **Mcroeconomic tunrs**, Cent Publication, universitaire.

Hansen (2008). Impact of income changes on private consumption expenditure and its structure**. Global Journal Of Management And Business Research Economics And Commerce,** 14(6), ver.l.

Jningan, M.L. (2002). **Macroeconomic Theory**. (10 revised edition). Delhi, India: Vrinda Publications.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Kaplan & Johnssan (1998). **An econometric study of private consumption expenditure in Sweden.**

Mankiw, N. Gregory (2016). **Macroeconomic, understanding consumer behavior**, worth publishers, modified by Bob Murphy.

Meltzer and Richard (1981). A rational theory of the size of government. **Journal Political Economy**, 89, 914-924.

Modigliani, Franco (1986). **Life cycle individual thrift and the wealth of nations**. research program in development studies and center for health and Wellbeing Princelton University.

Nelson and Plosser (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal Of Monetary Economics**, 10, 139-162.

Parry, G. and Kemp, S. (2009). **Discovering Economics**, South Perth: Tactic - Publications.

Phillips and Perron (1988). Testing for unit root in time series regression. **Biometeriku**, 75, 335-346.

Sachs, Jeffrey D. and Larrain, Felipe B. (1993). **Macroeconomic in the global-economy,** University of Harvard, third additional book.

Seddighi and Lawler (2000). **Econometrics: Practical Approach**, London: Routledge.

Stock and Watson (1989). New indexes of coincident and leading economic indicators. **MIT press national Bureau of economic research**, 351-409.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com